ورشة العمل الخامسة

"المشتقات النفطية ... الازمة وسبل الحل"

وقد خلص المشاركون في اعمال الورشة بعد المناقشات والمداخلات الجادة التي تمت بالخروج بالتوصيات التالية:

1- تمكين شركة مصافي عدن من الاستيراد بشكل مباشر من الأسواق العالمية من خلال فتح حسابات لها في بنوك خارجية بضمانة البنك المركزي اليمني.
2- على البنك المركزي اليمني توفير العملة الأجنبية لشركة النفط اليمنية والمصفاة بسعر مناسب لأن ذلك سوف ينعكس ايجابا على القيمة النهائية للمنتجات النفطية ب بخفض قيمتها.
3- زيادة السعة التخزينية لدى فرع الشركة في عدن من خلال تشغيل منشأة حجيف لاستيعاب الزيادة المتوقعة في الطلب المحلي، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي كاف لتقليل من حدة الارتفاعات والتقلبات المستمرة في الأسعار العالمية.
4- الاسراع في اعادة صيانة وتشغيل مصافي عدن وتمكينها من الإسهام بدورها في عمليةٌ التكريرٌ بعد تزويدٌها بالنفط الخام المحلي او المستورد كونه الحل الوحيدٌ والمنقذ لكافة مشاكل الخدمات من وقود الكهرباء وارتفاع اسعار المشتقات النفطيةٌ، وسداد رواتب

عمال المصفاة وتوفيرٌ العملة الصعبة للبنك المركزي والذي سيسهم كذلك في تخفضٌ اسعار صرف العملة، وتوفيرٌ المشتقات النفطيةٌ للسوق بكل سهولة ويسٌر.

5- العمل على وضع خطط مستقبلية لتطوير وتحديث مصافي عدن لكي تستوعب التطورات والتوقعات في السوق المحلية باعتبارها من القلاع الاقتصادية الوطنية الهامة.

6- الغاء قرار تحريرٌ استيرٌاد المشتقات النفطيةٌ وحصر استيرٌادها على شركة مصفاة عدن فيما تتولى شركة النفط مسؤولية والتسويقٌ وهو ما كان معمول به من قبل.. وبما يضمن ايضا مكافحة التهريبٌ.

7- مطالبة الحكومة بإلغاء او تخفيض الرسوم الجمركية والضريبٌيةٌ على استيرٌاد المشتقات النفطيةٌ لفترة موقتة حتى تيٌم تشغيلٌ مصافي عدن او تنخفض الأسعار العالميةٌ او تنخفض اسعار الصرف. للإسهام في تخفيض أسعار المشتقات النفطية لما لذلك من أهمية في تخفيف الأعباء على المواطنين وحياتهم.

8- التنسيق الفاعل والمستدام بين مؤسسات استيراد وتوزيع وتسعير النفط والسلطات المحلية لضمان توفير المشتقات النفطية وحصول المواطنين على حاجتهم المستمرة دون عناء وبأسعار مناسبة.

9- أكد المشاركون في المناقشات على مسالة مهمه وهي ضرورة حصر توزيع وتسويق وبيع المشتقات النفطية الموردة في السوق المحلية على شركه النفط اليمنية وتوحيد أسعار المشتقات على مستوى السوق.

10- أكد المشاركون على ضرورة التنسيق بين البنك المركزي اليمني وشركة مصافي عدن وشركه النفط والمكتب الفني للمجلس الاقتصادي الأعلى، على ضرورة توفير حاجه السوق من المشتقات وتوحيد أسعارها في السوق، واداره توفير العملة الأجنبية الخاصة للاستيراد دون أي أثر سلبي على سعر العملة الوطنية، وفقا لآليات واضحة وشفافية.

11- تهيئه البيئة الاستثمارية الملائمة لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني والبنية التحتية من اجل تفعيل واعاده تشغيل المصفاة وتسيير عمل شركه النفط عدن.

12- على الحكومة تحمل المسئولية الكاملة والتدخل المباشر بوقف الجبايات غير القانونية والتي تؤثر على أسعار المشتقات النفطية وحاجيات المواطنين. والعمل على حماية منشآت الدولة والقوانين النافذة..

13- يوصي المشاركين بتكليف الرابطة الاقتصادية بمتابعه تنفيذ مخرجات هده الورشة والتوصيات مع الجهات ذات العلاقة.